السفير

الاثنين 18-10-2010 العدد 11720

6

إيلي خرج من زنزانته لتسلّم شهادة في التاريخ

مع تسلّم إيلي بودجق (٢٧ عامًا) شهادة الليسانس في التاريخ من جامعة القديس يوسف أمس الأول، بات الطريق ممهدا لافتتاح صف داخل سجن رومية لاستقبال عشرين سجينا ـ طالبا يتولّى بودجق تدريسهم فيما هو يعدّ لنيل شهادة جديدة في الدراسات العليا.

وليس جديدا أن يُسجن شاب في مقتبل العمر لارتكابه جريمة، لكن الجديد هو أن يطلب الشاب العلم «ولو في السجن»، وأن يتوفر من يؤمنه له، فيتمكّن من التخصص في مجال التاريخ.

وبغض النظر عن التهمة التي لم تُعلن أسبابها، لم تردع قضبان سجن رومية إيلي من استلام شهادة «التاريخ في فرع العلاقات الدولية»، أمس الاول، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة القديس يوسف.

هذه المرة، لم تنتظر عائلة إيلي إذن الزيارة لتذهب الى سجن رومية، بل كان هو من تلقى إذنا للخروج لمدّة ساعتين من سجنه الذي لم يغادره منذ إصدار حكم العقوبة، أي منذ سبع سنوات، والتقى أفراد عائلته، الأقرباء والأصدقاء الذين شاركوه فرحة التخرج.

أمضى ايلي سبع سنوات من محكوميته حتى الساعة، وعاد الى سجنه وبحوزته شهادة حضر لها أربع سنوات من داخل السجن، ليمضي السنوات الإحدى عشرة الباقية من الثماني عشرة سنة من محكوميته، على أمل أن يدرّس صفاً من عشرين طالبا من المقرر افتتاحه في السجن في موعد لم يحدد بعد، بمبادرة من جمعية «عدل ورحمة».

يشكّل إيلي نموذجًا فريدًا من نوعه. لم يدخل القاعة مع موكب المتخرّجين كما هي العادة في كل حفل تخرّج. لم يقف وراء الكواليس بانتظار موعد تسليم الشهادات أو لحظة النداء عليه.

فقد أقيم لإيلي حفل خاص، استقطب عدسات المصورين واهتمام الإعلام. لم تكن والدته التي حضرت برفقة شقيقه، هي الوحيدة التي بكت فرحتها بابنها، بل تأثر الحضور أمام مشهد الشاب وهو يتسلّم شهادته، ويلقي كلمة بالمناسبة بفرنسية سليمة.

لم يحظ إيلي بفرصة الجلوس الى جانب والدته وشقيقه، بل جلس في الصف السادس من قاعة كلية العلوم الطبية في الجامعة، بين عنصر من القوى الامنية يحرسه من جهة، ورئيس جمعية «عدل ورحمة» الياس العيا التي تدعمه بعدما تبنى مركز الخدمات الاجتماعية في القديس يوسف قضيته وواكبه في سنواته الأربع من الدراسة داخل السجن.

قد يتساءل البعض عن التهمة التي ارتكبها الشاب وهو يرتدي البذلة الرسمية، من دون أن تُكبّل يديه، ويدردش مع أحد أفراد العائلة اللغة الفرنسية بطلاقة. يمنع رجل الأمن المرافق وسائل الإعلام من التحدث اليه، كما يرفض كل من والدته وشقيقه الإدلاء بأي تصريح. قد يبدو الأمر محرجًا لهما، بخلاف إيلي الذي تسمّر أمام عدسات آلات التصوير بكل فخر واعتزاز، بانتظار اعتلاء المسرح والقاء كلمة بعيدًا عن «رومية».

ها هو الطالب السجين يتحدث بحرية دون أن تُحدد له مدّة الكلام كما تنصّ قوانين السجن. وها هو إيلي يلقي كلمته أمام الحضور متمنيًا تخفيف مدة عقوبته.

يؤكد أن «السجن لن يقدر على قتل أملي بالخروج قبل انقضاء مدة الحكم». ويتابع كلمته، بعد أن يسلّمه شهادته رئيس الجامعة الأب رينيه شاموسي قائلا «رفضت أن أختار طريق السجين، بل اخترت أن أصبح منبوذاً في عيون السجناء الآخرين وأن أتابع دراستي بعدما حُكم عليّ بالسجن ١٨ سنة».

وأظهر إيلي أن السجن لم يؤثر عليه سلباً ليؤكد أنه «سيواصل الدراسة وسيستغل المعرفة، لأنها الثروة الوحيدة التي يمكن أن ينهل منها».

أجواء الحفل

وسط مواكبة أمنية كثيفة، أقيم الحفل عند الحادية عشرة والنصف صباحا، بحضور كل من وزير الداخلية زياد بارود، ورئيسة لجنة التربية النيابية النائبة بهية الحريري، والمدير العام لوزارة العدل عمر الناطور ممثلاً وزير العدل ابراهيم النجار، وعميد كلية العلوم سابقا محسن جابر ممثلا وزير التربية حسن منيمنة، ورئيس الجامعة رينيه شاموسي، وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة جرجورة حردان، ورئيسة قسم التاريخ في الكلية كارلا إده.

ولفتت المساعدة الاجتماعية في دائرة الخدمة الاجتماعية في الجامعة، روزي رامي الى «قناعة الجامعة بحق الإنسان أن يحظى بفرصة ثانية، حتى لو أدين، وبأنه يحق لكل شاب أن يتابع دراسته الجامعية، حتى إذا كان سجيناً».

وتحدثت عن مراحل بدء المشروع بعد موافقة الجامعة على تسجيل الطالب بحق الذي بعث برسالة الى دائرة الخدمة الاجتماعية يؤكد فيها أنه ارتكب عملاً مؤسفاً وهو يتحمل كامل المسؤولية في ذلك، إلا أنه لا يود أن يفسد ما بقي من مستقبله، وأن يخرج من السجن مزوداً بثقافة السجن والجريمة».

من جهته، اعتبر شاموسي أن «الحفل يحمل رمزية كبيرة»، منوهاً «بإرادة السجين لجهة قدرته على البقاء حراً في فكره، وعجز العوائق الجسدية وحتى النفسية عن التغلب على الروح، ما يعني أنه رجل حر، روحياً وفكرياً، قادر على ابتكار كل ما هو جميل وجديد، وهذه هي الخطوات الأولى نحو الحرية».

أما بارود فشدّد على أن «التجربة يجب أن تشكل نموذجاً لكل السجناء والمؤسسات الأكاديمية، لا سيما أن عقوبة السجن في لبنان هي عقوبتان: عقوبة الجريمة وعقوبة الحرمان من التمتع بحياة كريمة».

وأعلن بارود مباشرة الوزارة «بإعادة تنظيم نظام السجون في لبنان على مختلف المستويات، سواء بالنسبة للأمكنة والاحتياجات أو لناحية البنى التحتية، حيث تم الاتفاق على تأهيلها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجرائم». وأكّد أن «الوزارة ستبذل قصارى جهدها ووفقا للإمكانيات المتاحة لديها، في سبيل تحقيق الإصلاحات في السجون». كما أشار الى أن «مجلس الوزراء وافق على قسم كبير من عمليات التأهيل في سجن رومية وفي الكثير من مراكز الاعتقال، ومن بينها سجن زحلة، وعلى إنشاء سجنين جديدين في الشمال والجنوب، بهدف تأمين أفضل شروط الحياة للسجناء والتخفيف من الاكتظاظ داخل السجون».

ودعا بارود الى «ضرورة تضافر الجهود وتأمين الحماية الاجتماعية والنفسية، لمنع تكرار الجريمة، وبالتالي تأهيل السجون لتصبح مراكز تساعد السجين على الانخراط في المجتمع». وأعرب عن فخره بالطالب بحق «لأنه استطاع أن يغلّب العلم والمعرفة على العنف، وأن يثبت أن بإمكان السجن أن يكون مكاناً يخرج منه رجال مميزون».

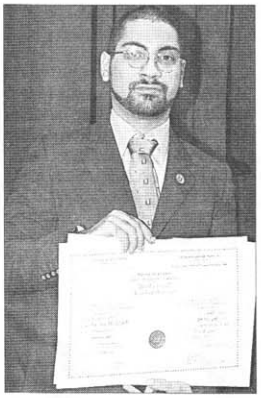

إيلي وشهادته (علي لمع)

زينة برجاوي

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"